

## مذكرة عن حالة المغرب

« من تراثنا الحديث » لهذا العدد وثيقة لها أهميتها التاريخية، وعنوانها يبين غرضها وهدفها. إن أكثر من وثيقة هيأها وقدمها حزب الاستقلال للأطراف المناصرة للقضية المغربية، والمدافعة عن استقلال المغرب. فهذه الأطراف لم تكن على علم بالمعطيات الأساسية والضرورية للدفاع عن مطالب الحركة الوطنية في المحافل الدولية، وخاصة في الأمم المتحدة، ومن ثم كانت مناصرتها الميدانية لهذه المطالب عاجزة عن إبراز الحقائق ودحض افتراءات الاستعمار في حفاظه على معاهدة الحماية وتنفيذه لها بما يجيء لتحديث المغرب. وكثيراً ماالتجأت هذه الأطراف لتزود من الحركة الوطنية المغربية بالمعلومات والتحليل المساعدة على دعم مبدئها التحرري.

أما حزب الاستقلال و هو يُنجز مثل هذا العمل، فقد كان يتبع سبيل العمل الجماعي، حيث يتم الاتفاق على الخطوط العامة، ثم يقع تقسيم العمل، فيتكلف كل عضو بإنجاز الجزء الذي تكفل به، ويتركب العمل في الأخير بطريقة متكاملة ومنسجمة، تجمع بين المعطيات والوقائع والمطالب، وهي جميعها تألف في تكوين ملف عن الوضع الاستعماري في المغرب وموقف المغاربة.

الأهمية التاريخية لهذه الوثيقة يدركها أعضاء الحركة الوطنية المغربية، كما يدركها الباحثون في قضايا التاريخ، والقانون. ونحن، حين نشرها، اليوم، فإنما نحى، من خلالها، رجال الحركة الوطنية، بما عملوا وكافحوا، على جبهات عديدة، ونبه الشبهة إلى جانب غني من تاريخنا الحديث، وفي الوقت نشر، وكما أكدنا على ذلك مراراً، أن باب « من تراثنا الحديث » يهدف بالأساس نشر مجموعة من الوثائق، متعدد مجالاتها واهتماماتها، تربط، عبره، هذه الوثائق بعدد أوسع من القراء والدارسين، لأن قراءتنا لماضينا الحديث ضرورة لقراءة مستقبلنا القريب والبعيد.

ونحن بموقفنا هذا نبعد عن محو هذا التاريخ أو تشويهه، ونجهد، بعمقنا المخصور، في توصيله للآخرين، مهما تبدلت الأحوال والأحكام.

## مذكرة عن حالة المغرب

رفعها حزب الاستقلال هيئة الأمم المتحدة في 26 أكتوبر 1948 ردا على التقرير الذي قدمته الحكومة الفرنسية إلى الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة في شأن المغرب تطبيقا للفصل 73 (التجدد الخامس) من دستور الهيئة.

وقد ورد تلخيص التقرير الفرنسي في بيان الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة المؤرخ في 28 يوليو 1948 والمدرج في وثائق منظمة الأمم تحت رقم A / 568 واتخذت مذكرة حزب الاستقلال نفس التويب الذي وضعت عليه الحكومة الفرنسية تقريرا حتى يسهل على القارئ الحكم على مقدار صحة ادعاءات التقرير الفرنسي بمجرد المقابلة والمقارنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة —

إن عناية هيئة الأمم المتحدة بالمبادئ العليا المنصوص عليها في دستورها وبالأخص في الفصل الحادى عشر لدليل على تطور الضمير العالمى الذى قرر فى مرحلة من مراحل تاريخ البشرية أن لا يسمح بأن تكون العلاقات بين الدول المستعمرة والشعوب المستعبدة مبنية على أساس الاضطهاد والعنف. ولكن شتان بين إعلان المبادئ وبين تطبيقها بإخلاص. فلقد وافقت فرنسا على وجوب تقديم مصالح الشعوب التى تحت سيطرتها وتعهدت بضمان رفقا السياسى والاقتصادى والاجتماعى والسعى فى جعلها قادرة على أن تدبر شؤونها بنفسها واعتبار ما لها من مطامح سياسية.

وفيما يتعلق بالمغرب فقد تعهدت بنفس تلك التعهدات منذ ست وثلاثين سنة لما بسطت حمايتها على هذه البلاد. وفى وسعنا اليوم أن نعلن بصفة قطعية مجردين عن كل هوى أن فرنسا لا تفي بتعهداتها، فسياستها بالمغرب منذ سنة 1912 كانت و لا تزال مبنية على النيل من السيادة المغربية والازدراء بمطامح الشعب المغربى السياسية وتقديم مصالح الجالية الفرنسية على غيرها والالتجاء إلى القوة الغاشمة لتثبيت سيطرتها. وان فرنسا ملزمة كل سنة بتقديم معلومات عن الأقطار المستعبدة التى تحت مسؤوليتها وذلك بمقتضى البند الخامس من المادة 73 من ميثاق هيئة الأمم، إلا أن ما تقدمه الى الأمانة العامة للمنظمة الأهمية لا يعطى إلا صورة مزورة للواقع ومن المعلوم أن تلك البيانات كلها من مصدر فرنسى محض و لا يوجد معارض كفاء لتبين الحقيقة، إذ ليس بهيئة الأمم المتحدة ممثلون للشعوب المستعبدة. فيترتب عن ذلك أن هيئة الأمم المتحدة التى جعلت من جملة أهدافها مساعدة الشعوب على نيل استقلالها أصبحت منبرا تستعمله الأمم المستعمرة لتوه بأعمالها.

غير أن هذا الإغفال الذي تلاقيه الشعوب القاصرة لإقت في عضد الشعب المغربي الذي يحمى قبل كل شيء على نفسه ويؤمن بقواه المعنوية كما أن له الثقة بمبادئ الأمم المتحدة واليقين في القوة المعنوية للضمير العالمي.

ولهذا فحزب الاستقلال وهو المعبر الولى عن رغائب الأمة المغربية يرى من واجبه أن يقدم للدول المنخرطة في هيئة الأمم المتحدة هذه المذكرة التي لا ينبغي أن تعتبر بمثابة شكوى وإنما هي مجرد عرض لحالة المغرب الحاضرة.

فالإحصاءات والبيانات. والنتائج الواردة في التقرير الفرنسى الموجه إلى أمانة هيئة الأمم ( المخصص فى وثائقها الرسمية تحت عدد 568 / A بتاريخ 28 يوليوز 1948 ) كلها تضليل لأنها تشمل الجهود المبذولة فى حتى السكان الفرنسيين والمغاربة معاً. ولا يمكن معها معرفة القسط المزرى الذي يخصص للمغاربة. وكَم من حقائق أخرى أغفلها التقرير الفرنسى.

وهذه الطريقة لا يُقصد منها سوى إخفاء تقصير السياسة الفرنسية في المغرب وقساوتها ومساوتها على الفكر العام الدولى.

والمذكرة التي يتشرف حزب الاستقلال بتقديمها لا غاية لها إلا رد الحقيقة إلى نصابها.

## معلومات عامة

### 1 — شحة تاريخية

بما يمتاز به المغرب أنه أحد الأقطار التي تواجه المحيط الأطلسى والبحر المتوسط. فهو وإسبانيا يسيطران على الطريق الوحيدة للمواصلات بين البحرين. ولقد دخلت هذه البلاد فى طور مهم من تاريخها بدخول الإسلام إليها وانتشار الحضارة العربية بها. وساعدت بمبادئ الإسلام الديمقراطية خلال العصور على امتزاج مختلف العناصر بالمغرب فتكونت منها أمة حرة منظمة لها ثقافة وفن وعبقريّة خاصة.

وقد بلغ المغرب أوج عظمته على عهد المرابطين والموحدين فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر وامتدت أطرافه إلى تخوم ليبيا وإسبانيا المسلمة التي كانت تابعة له.

وفى سبتهل القرن السادس عشر اضطرّ المغرب إلى الرجوع إلى حدوده لكونه أصبح مهدداً بالغزو الإسباني وزحف الأتراك من جهة الجزائر.

ولما آل الأمر إلى الدولة العلوية دخل المغرب فى طور جديد من نظامه الإدارى والعسكرى وعرف أيام مولاي إسماعيل عهد تجديد ونهضة. ولكن أثناء النصف الثانى من القرن التاسع عشر ابتدأ عهد الأباطوريات الاستعمارية والتهافت على ما بقي من أراض غير مكتسحة، فأصبح المغرب محط الأنظار وخاصة من لدن فرنسا وإنكلترا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا واستطاعت سياسة مولاي الحسن الرشيدة التغلب على الدسائس الاستعمارية وتيسر للمغرب الاحتفاظ باستقلاله إلى سنة 1894.

إلا أن عزلة المغرب ترتب عنها بقاءه بعيداً عما كان يظهر إذ ذاك بأوروبا من تطور فى ميادين الصناعة والاقتصاد وبمجرد وفاة مولاي الحسن اشتدت المنافسة بين الدول الأوربية اشتداداً عنيفاً ونشأت عن ذلك سلسلة من الأزمات داخل البلاد تثيرها وتذكها المطامع الأجنبية.

ولكن فرنسا توصلت باتفاقها مع إيطاليا في سنة 1901 ومع إنجلترا في 1904 إلى أن تنازل لها هاتان الدولتان عن مطامعهما في المغرب مقابل تنازلهما هي عن مطامعها في ليبيا ومصر بينما لم تجدد سيلاً لإقصاء المطامع الأثانية. وبقي الأمر كذلك إلى أن انعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء وانتهى بالعقد المؤرخ في 7 ابريل 1906 الذي أكد من جديد إعلان سيادة المغرب ووحدة ترابه ووضع نظام الباب المفتوح. وتم الأمر لفرنسا في سنة 1911 بأن حصلت على الحق في بسط حمايتها على المغرب بتنازلهما عن جزء من الكونغو لأثانيا حسب المعاهدة المبرمة بينهما إذ ذاك.

على أن جزءاً عظيماً من التراب المغربي كان قد احتله الجيش الفرنسي في نهاية تلك السنة، بحيث لما أمضيت معاهدة الحماية يوم 30 مارس 1912 تحت عوامل الضغط، إنما تقرر بها أمر واقع.

ومع ذلك فقد دافع الشعب المغربي عن استقلاله دفاغ المستميت ونظمت المقاومة المسلحة ضد الجيوش الفرنسية في جميع أنحاء المغرب. من ذلك :

ثورة فاس سنة 1912.

حرب الأطلس المتوسط من 1912 إلى 1923.

حرب الريف من 1923 إلى 1926.

حرب الجنوب المغربي والأطلس الكبير إلى سنة 1934.

ولم يتم الأحتلال العسكري للبلاد بصفة رسمية إلا في سنة 1936.

ولما استولت فرنسا على المغرب وجدت مؤسسات مرتكزة الدعائم ونظاماً إدارياً متناسقاً يشرف على ذلك جلالة الملك بصفته رئيساً للدولة وكان له في الداخل عمال يمثلونه لدى الرعية مستعنين بمجالس ينتخبها السكان، ويكفي دليلاً على هذا ما جاء في تقرير المرشال ليوطي إلى الحكومة الفرنسية المؤرخ في 3 دجنبر 1920 إذ يقول :

« لقد وجدنا هنا دولة وشعباً. نعم كان يجتاز المغرب إذ ذاك أزمة فوضى ولكنها كانت حديثة العهد وأكثر مساساً بنظام الحكومة منها بالنظام الاجتماعي.

« وإذا لم يكن المخزن يومئذ إلا مظهرأ صوريا فإنه مع ذلك كان في الجملة قائم الذات. ويكفي أن نرجع إلى ما قبل ذلك بوضع سنوات لنجد حكومة مغربية بكل معنى الكلمة لها مكانتها بين الدول ولها وزراء عظام وسفراء لابسوا رجال الدول الأوربية منهم من توفي أخيراً ولا يزال كثير منهم بقيد الحياة إلى حد الآن. أما معظم المؤسسات التابعة للمخزن فكانت و لا تزال قائمة وهي وإن كانت تختلف بحسب النواحي فإنها كانت تدل على وجود نظام حقيقي ملموس. »

## 2 - أسس السيادة المغربية

المغرب دولة ذات سيادة. والاتفاقات الدولية تضمن وجوده وكيانه ووحدة ترابه.

ويعتبر عقد الجزيرة المؤرخ في 7 ابريل 1906 الدعامة الأساسية للوضعية المغربية، فيه تأكيد سيادة المغرب ووحدة ترابه بعبارة لاتدع مجالاً للالتباس كما أنه هو الذي أسس نظام الباب المفتوح في الميدان الاقتصادي فأصبح المغرب مفتوحاً في وجه الدول الموقمة على ذلك العقد على قدم المساواة الاقتصادية والتجارية.

وإن وُقِّدَ الجزيرة الذي شارك فيه المغرب بصفته دولة موقَّعة لا يمكن تغييره إلا بمعاهدة جديدة بين نفس الدول التي شاركت فيه.

ومعاهدة 30 مارس 1912 التي بسطت نظام الحماية لاتعتبر صحيحة إلا إذا احترمت السيادة المغربية المنصوص عليها في عَقْد الجزيرة الدَّوْلِي. وهذا هو رأي ( بادوفان ) الأستاذ بكلية الحقوق في باريس والمستشار القضائي في وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية حيث قال :

« إن نظام الحماية ينشأ عن اتفاق تتعهد بمقتضاه الدولة الحامية باحترام سلطة الدولة المحمية ».

وتحليل فصول الحماية يُفضي بنا إلى الاستنتاجات الآتية :

#### ا - في الداخل

جلالة السلطان هو وحده صاحب السيادة في البلاد.

والقوانين الصادرة بفرنسا لا يمكن تطبيقها في المغرب، والمؤسسات السياسية الفرنسية لا مبرر لوجودها بهذه البلاد، والفرنسيون القاطنون بالتراب المغربي يخضعون بمقتضى القوانين الدولية العامة إلى التشريع المغربي.

نعم، إن المقيم العام له حق اقتراح الإصلاحات التي يراها ملائمة ولكن الكلمة الأخيرة لصاحب الجلالة، فهو الذي له الحق في قبولها أو رفضها.

#### ب - في الخارج

يتمتع المغرب كذلك في الميدان الخارجي بسيادته. ولكن صاحب الجلالة يُعَهِّد لممثل الحكومة الفرنسية بتمثيل تلك السيادة وبالمخصوص في العلاقات مع بقية الدول الخارجية.

و لا يمكن للمقيم العام أن يقوم بعمل راجع لعلاقات المغرب بالدول الأخرى إلا باسم جلالته ملك المغرب يمثل السيادة المغربية ووفق تعليماته، والمعاهدات الدولية التي تعقدها الحكومة الفرنسية مباشرة دون موافقة جلالته لا تلزم المغرب.

وبالحملمة فان معاهدة فاس سنة 1912 لا تُحَوِّل فرنسا سوى حقَّ المراقبة و لا يسوغ أن يقال « أن السيادة بالمغرب موزعة بين جلالته الملك والمقيم العام » لأن هذا لا معنى له في عرف القانون، وقد رأى الجنرال ليوطي نفسه، مقيم فرنسا الأول بالمغرب، من الواجب توضيح ذلك في تقرير وَجَّههُ للحكومة الفرنسية سنة 1920 إذ قال :

« إن نظرية الحماية أساسها هو أن تحافظ بلاد على مؤسساتها وتحكم نفسها وتدير شؤونها بواسطة نظمها الخاصة تحت مجرد مراقبة دولية أوروبية ».

وتتد السيادة المغربية على كامل التراب المغربي الذي تتعهد الأوفاق والعقود الدولية السابقة لمعاهدة الحماية بوحدته وكيانه.

مايسمى بالمنطقة الإسبانية :

لم تمض بضعة شهور على بسط الحماية الفرنسية حتى أبرمت فرنسا مع إسبانيا معاهدة فيها مساس بوحدة المغرب الترابية والإدارية وذلك بأن أجملت عدة عقود بين فرنسا وإسبانيا في معاهدة نهائية بتاريخ 27 نونبر 1912 نصت على وضع الريف تحت المراقبة الإسبانية.

ومن المفيد أن نشير إلى أن هذه المعاهدة أبرمت بين فرنسا وإسبانيا لا بين المغرب وإسبانيا وما يدعى بالمنطقة الإسبانية جزء لا يتجزأ من الدولة المغربية يديرها خليفة يمثل جلالة ملك المغرب الذي يرجع إليه أمر تعيينه وعزله.

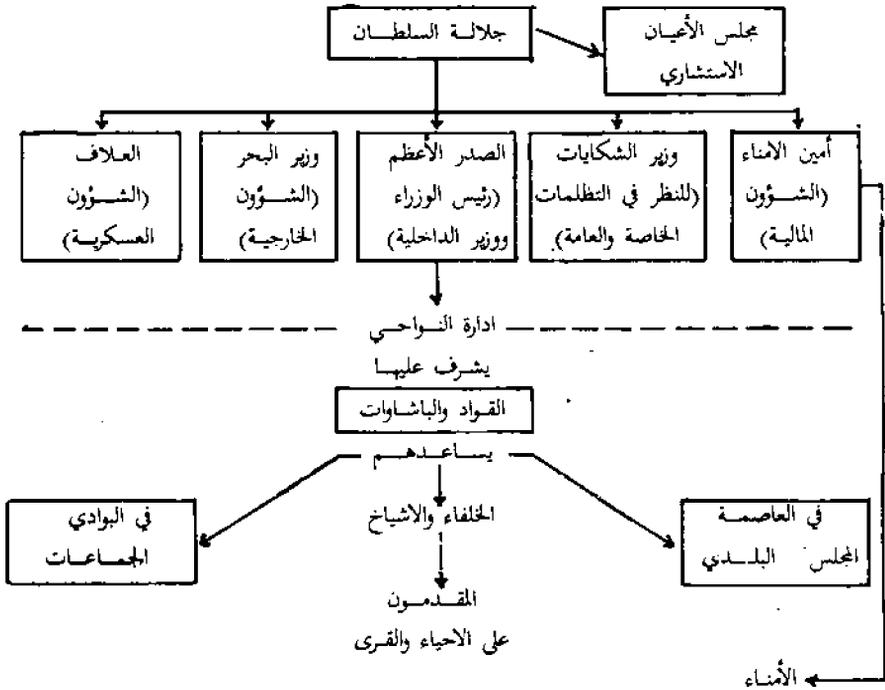
منطقة طنجة :

وإذا كانت منطقة طنجة تعتبر قطعة إقليمية خاصة لها شخصيتها القضائية وأملاكها العمومية ومصالحها الإدارية المستقلة فإنها مع ذلك ما تزال هي أيضاً جزء لا ينفصل عن الدولة المغربية. فالفصل الأول والسادس عشر والخامس والعشرون من اتفاقية 18 دجنبر 1923، كل هذه الفصول صريحة في هذا الباب، زيادة على أن ذلك كان قد أثبت في الاتفاق الذي أمضى بين فرنسا وإسبانيا سنة 1904.

والندوب الذي يمثل جلالة الملك يرأس المجلس التشريعي الدولي كما أن الأحكام القضائية تصدر

باسم جلالتهم.

## الحكومة المغربية قبل الحماية



### بعض المؤسسات المختصة

القضاة : بالمحاكم الشرعية.

المختصون : مراقبة الشؤون الاقتصادية المحلية ( الأسعار والأجور والإنتاج الصناعي ) بموازرة مجالس الحرف الاستشارية. وللسهر على النظافة العمومية.

النظار : لتدبير شؤون الأحباس المحلية وتوزيع المياه.

منذ 1906 : تأسست بمقتضى عقد الجزيرة :

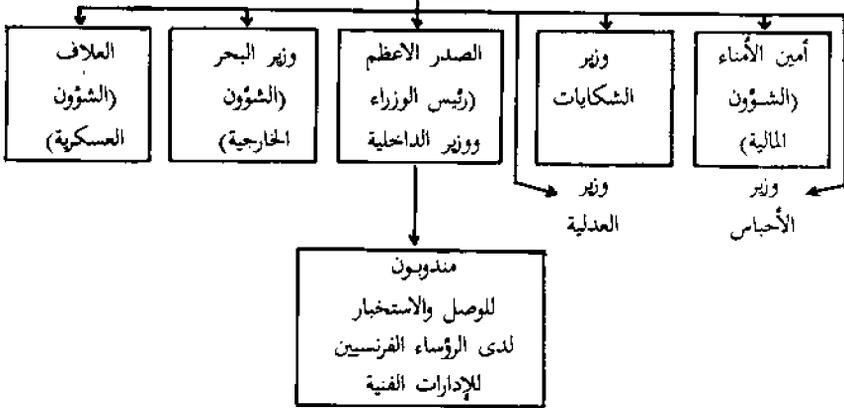
- لجنة التقوم الجمركية.
- لجنة الشؤون الجمركية.
- لجنة سمسة المصالح الممنوحة.
- اللجنة الخاصة بالأشغال العمومية.
- البنك المخزني.

## الحكومة المغربية المركزية

( المخزن الشريف )

في عهد الحماية

جلالة السلطان



ملاحظة :

يدل الشُّطْب في هذا الجدول على ما حدثته الحماية في الحكومة المغربية المركزية منذ سنة 1912.

وإلى جانب ما بقي من المخزن الشريف توجد هيئة لمراقبته هي (إدارة الأمور الشريفة) التي حلت عملياً محله، كما أصبحت لزاماً هي الواسطة بينه وبين بقية البلاد.

### 3 — النظام السياسي والاداري

في عهد الحماية

إذا كانت المعاهدات التي أشرنا إليها ومفهوم الحماية نفسها ليس فيها ما يمس بالسيادة المغربية فقد وقع خرق هذه السيادة عملياً في جميع مظاهرها، وعهد الحماية الذي مرت عليه ست وثلاثون سنة مليء

بالاعتمادات المتواصلة على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية المغربية، تلك السلطات التي تعد من أهم خصائص السيادة.

## المراقبة والحكم المباشر

أولاً : لدى السلطة المركزية أو المخزن الشريف :

لم تحافظ الحماية على دواليب الحكم التي كانت موجودة في الدولة المغربية إلا فصد المغالطة بحيث أصبحت تلك الدواليب صوراً لا غير يراد منها تطمين الرأي العام الدولي وتخدير عواطف الشعب المغربي. أما في الواقع فإن الحماية لم تُبق من تلك الدواليب إلا ما لا بد منها بعد أن نزلت منها كل نفوذ وصيرتها مجرد هيآت تابعة للإدارة الفرنسية التي احتكرت لنفسها مقاليد الحكم وأصبحت تتصرف بالتصرف المطلق. وسرعان ما انقلبت مهمة فرنسا التي تنحصر في المراقبة بحسب مقتضى عقد الحماية إلى إدارة مباشرة في جميع مراتب الحكم والإدارة.

والمرشال ليوطي الذي عرّف الحماية كمجرد أداة للمراقبة لم يجد هو نفسه عن اتباع سياسة الحكم المباشر كما اعترف بذلك في تقرير رفعه لحكومته بتاريخ 3 دجنبر 1920 حيث قال متحدثاً عن دور جلالة الملك في نظام الحماية :

« إننا نهم كبير الاهتمام بالحفاظة له على مظاهر الملك وبإحاطته بأنواع التشريفات ولكن ما هي الحقيقة من وراء هذه المظاهر ؟ إن جميع التدابير الإدارية تُتخذ باسمه إذ هو الذي يقع على الظواهر ولكن لا سلطة له في الواقع وهو لا يتصل إلا بالمستشار المخزني ( المراقب الفرنسي ) و لا زائد على ذلك والحقيقة أنه لا يؤخذ رأيه إلا بحافظة على الشكليات ».

وكذلك الشأن في الحكومة المغربية المركزية التي أصبح أعضاؤها بمثابة الصور الجوفاء. وفي حقهم يقول ليوطي في التقرير المذكور :

« لا يشارك الوزراء في أية مداولة تتعلق بالشؤون الهامة لأنها لا تباشر إلا بالإدارات الفرنسية ويعمل

عنهم. ».

ثانياً : لدى السلطات الجهوية أو الباشوات والقواد

أما فيما يرجع للسلطة المحلية فالإدارة الفرنسية هي التي تختار ممثل الحكومة المغربية المركزية وهو مجرد موظف تحت السلطة المباشرة للمراقب الفرنسي. وقد قسم المغرب إلى نواح يرأسها فرنسيون مدنيون أو عسكريون لهم سلطة لا حدود لها و لا يوجد بجانبهم من يمثل السلطة المغربية ولو بصفة شكلية.

وهكذا أصبح المقيم العام ومن يليه من إدارات المراقبة يحملون محل الحكومة الشرعية في تسيير شؤون البلاد في حين أن وظيفتهم يقتصر حسب منطوق معاهدة الحماية ومفهومه — على إسداء المشورة والمعونة للحكومة المغربية.

## سلطات المقيم العام

إن السلطات التي بيد المقيم العام والتي حددت في عمّد 1912 وفي مرسوم الحكومة الفرنسية بتاريخ 11 ينيه 1913 أصبحت لا حد لها فيما بعد. فزيادة على المكتب الدبلوماسي والمكتب المدني والمكتب

العسكري فإن الإدارات الفرنسية الصرفة التي هي تحت نفوذه المباشر تدل على اتساع سلطاته المتزايدة يوماً بعد يوم.

وهذه الإدارات تشتمل في الوقت الراهن على (1) :

أولاً : إدارة الأمور الشريفة

رئيس هذه الإدارة هو ما يسمى بمستشار الحكومة المغربية وهو أداة الوصل بين الإقامة العامة والحكومة المغربية ( المخزن ) والذي يراقب ما تبقى من سلطة بيد هذه الحكومة. والموظفون الفرنسيون الذين يشتغلون تحت نظره يتولون في الواقع أمور المخزن ويفرضون أنفسهم للتوسط بينه وبين باقي البلاد.

ثانياً : إدارة الداخلية ومصالح الأمن العام :

تضم إدارة الداخلية مصالح المراقبة الفرنسية المدنية والعسكرية وتتكون منها ومن مصالح الأمن العام الهيئة الأساسية للإدارة الفرنسية بالمغرب وهي في الحقيقة بمثابة وزارة الداخلية لها الاختصاصات التي كانت ترجع في أول الأمر إلى الصدر الأعظم وأصبحت اليوم بيد الإقامة العامة (2).

ثالثاً : الكتابة العامة للحماية :

يدير الكاتب العام للحماية ويراقب جميع الإدارات المغربية باسم المقيم العام وتحت سلطته (3) وفي المصالح التابعة له تدرس وتحرر القوانين والضوابط التي تطبق على البلاد.

نعم، إن هذه القوانين تعرض على جلالة الملك أو الصدر الأعظم قصد توقيعها وليس لها إذ ذاك سوى حق التعرض. ولكن المقيم العام قد يستغني عن الإضاء باتخاذ نصوص تشريعية تدعى « قرارات مقيمة » وقد استغفل العمل بذلك منذ اعلان حرب 1939 وبالأخص في عهد الجنرال مجوان مقيم فرنسا الحالي في المغرب الذي اتخذ تدابير استبدادية لتعزيز نظام الحكم المباشر والذي بلغ به الحال أن أصبح يعين ويعزل بمثلي المخزن الشريف دون موافقته (4).

وإذا أردت أن تتصور ما تركته الحماية للحكومة المغربية من نفوذ مزر وما اكتسبته الإدارة الفرنسية من نفوذ واسع النطاق فما عليك إلا أن ترجع لميزانية الدولة المغربية لسنة 1948 (5) فمن مجموع هذه الميزانية التي يبلغ قدرها : 22.482.783.000 فرنك لا يصرّف سوى 331.753.000 فرنك أي بنسبة واحد و 47 سنتيماً في المائة من مجموع الميزانية

على « اللاتحة المدنية لجلالة الملك والقصر الملكي وخلفاء جلالة الملك والمطبعة الملكية وديوان التشريعات والحرس الملكي والهيئة المخزنية بإضافة العدلية المغربية والتعليم الإسلامي العالي وإدارة طنجة »

بينما يصرّف على مقيم الجمهورية الفرنسية العام والمصالح التابعة له المشاز إليها آتفا ما قدره :

3.490.120.000 فرنك أي بنسبة 16 و 52 سنتيماً في المائة من مجموع الميزانية

الإدارات الشريفة المحدثة

وعلاوة على الإدارات المقيمة التي تتمتع بسلطات لا حد لها يوجد نوع آخر من الإدارات الفرنسية تنتحل اسم « الإدارات الشريفة المحدثة » وهي الإدارات الفنية الكبرى التي تعمل مبدئياً باسهم الحكومة المغربية بيد أنها في الواقع تباشر أعمالها تحت السلطة المباشرة للكاتب العام للحماية الذي هو موظف تعيينه حكومة باريس رأساً.

## مساهمة المغاربة من مختلف الإدارات

إن مديري الإدارات الشريفة المحدثه واغلبية الموظفين بها فرنسيون كثيرهم من الموظفين بإدارات الإقامة العامة. ولا يشغل المغاربة بها إلا وظائف ثانوية بقطع النظر عن قلة عددهم.

وقد اعترف بذلك م. كابريل ييو سنة 1944 لما كان مقيماً لفرنسا بالمغرب حيث قال :

« الواقع أن مساهمة المغاربة في الإدارة الفنية للبلاد ما تزال ضئيلة جداً.

« ضئيلة من حيث عددهم إذ لا يشغل المغاربة سوى وظائف « لا تتعدى 5942 من جملة 20.493 وظيفه عمومي مسجل في ميزانية الدولة إلى تاريخ فاتح يراير 1944. يعني أن نسبة المغاربة إزاء الفرنسيين في هذه الوظائف لا تتجاوز 20 في المائة.

« وضئيلة بالأخص من حيث أهمية وظائفهم إذ من جملة 3158 موظف مغربي رسمي لا نجد سوى 777 شخصاً يشغلون وظائف غير وضعية. أما الباقي فهم إما مخازنية أو شواش أو فرسان حراس أو موزعون للبريد. أو حراس للأمن أو حراس في السجون» (6)

ومنذ ذلك التاريخ لم تغير الحالة فيما يخص مشاركة المغاربة في الإدارات بينما ينمو عدد الموظفين الفرنسيين يوماً بعد يوم.

وقد بلغ مجموع الموظفين الذين يتقاضون مرتبات من الميزانية العامة ما يأتي :

19.145	موظف في فاتح يناير 1938.
35.763	1947.
37.826	1948 <sup>(7)</sup> .

وهؤلاء الموظفون يستهلكون ثلثي ميزانية الدولة المغربية تقريباً.

وبذلك أصبح النظام الإداري الذي أسسته الحماية الفرنسية بالمغرب إدارة مباشرة غير مسؤولة عما تفعل لأن الموظفين الفرنسيين الذين احتكروا جميع السلطات هم المكلفون بتنفيذ مقرراتها. وتبريراً لهذا الاحتكار تدعي فرنسا عدم وجود رجال أكفاء بالمغرب لتولي الوظائف العمومية مع أن الحماية لا مبرر لوجودها إلا في تكوين هؤلاء الأكفاء. ومثل هذا العذر يعد بعد مرور ست وثلاثين سنة على الحماية اعترافاً بإفلاسها وحكماً عليها.

على أن ليوطي اعترف هو نفسه بأن فرنسا لم تجد المغرب تحالياً من الرجال المقتدرين سنة 1912 بل كان مستعداً ليحاري الدول العصرية في زمن يسير وتصبح له حكومة مماثلة لحكوماتها.

أما التغييرات التافهة التي أدخلت على المخزن الشريف في شهر يوليوز 1947 والتي قدمتها الإقامة العامة في صورة مرحلة جديدة في التطور السياسي للمغرب إنما هي إضافة مندوبين جدد للمصدر الأعظم زيادة على المندوبين الأقدمين. وليس لهم أدنى سلطة أو نفوذ وتتلخص مهمتهم — بمقتضى نص الظواهر نفسها في الاتصال بالرؤساء الفرنسيين للإدارات الفنية كما أوضح جلاله الملك في بيان له صدر بتاريخ 31 يوليوز

1947<sup>(8)</sup>

وحيث لم يطرأ أدنى تغيير على المهام المسندة لمختلف أعضاء المخزن فإن التغييرات المتحدث عنها لم يكن لها أدنى مفعول وما تزال مقاليد السلطة بين أيدي الإدارة الفرنسية.

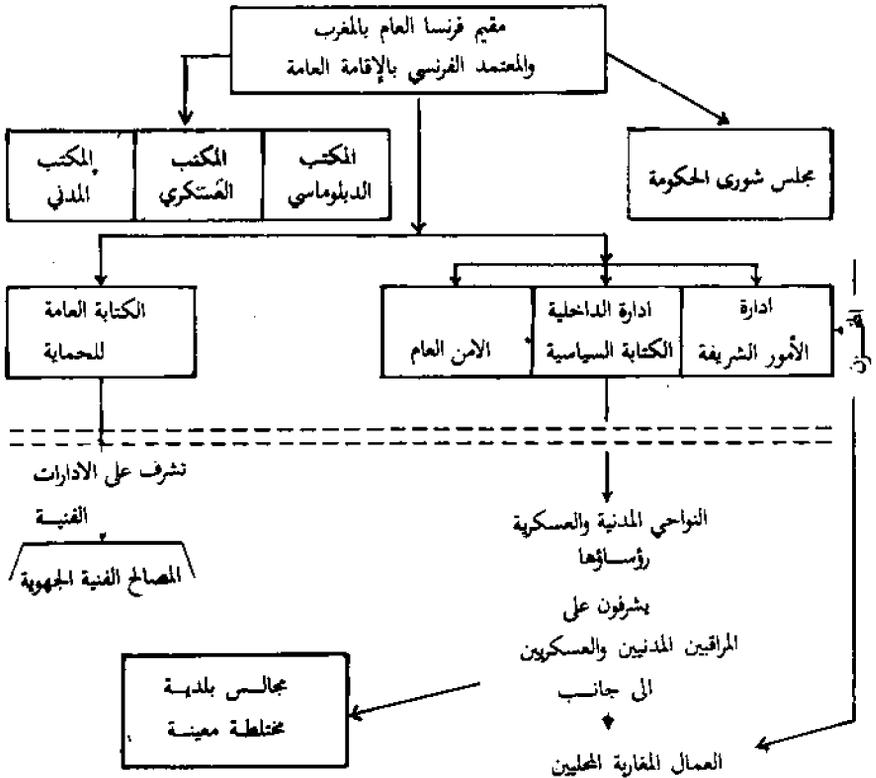
أما المجلس الشهري الذي يعقده الوزراء والمديرون الفرنسيون للإدارات الشريفة المحدثه والذي أعلن عنه حين وقعت تلك التغييرات فلا يظنر في أدنى مسألة هامة للدولة. وكانت الجلسات القليلة التي عقدها منذ تأسيسه كلها مجرد جلسات استخبارية يسجل الأعضاء المغاربة أثناءها المقررات التي اتخذت في غيبتهم بالإدارات الفرنسية.

وإن المجلس الذي يدير شؤون البلاد بكل معنى الكلمة هو المجلس الدوري الذي يرأسه المقيم العام ويشارك فيه المديرون الفرنسيون ورؤساء النواحي. (9).

وما تدعيه الإدارة الفرنسية من أن هذا الاصلاح الجوهرى يرمى إلى « الزيادة في تعاون العنصرين الذين تتكون منهما الادارة الشريفة » إنما هو مجرد مغالطة سياسية يقصد منها تخطيل الرأي الدولى وإخفاء سياسة الحكم المباشر المتبع في المغرب.

### الحماية الفرنسية بالمغرب

#### الإدارات المقيمة



#### ملاحظة

يرأس المقيم العام علاوة على هذا مختلف المجالس واللجان من جملتها اللجنة الاقتصادية — اللجنة التشريعية — لجنة الاستعمار — المجلس المركزى للأسرة والإسعاف — المجلس المركزى للشبيبة والرياضة — المجلس المركزى للمحافظة على الصحة العمومية.

توزيع الميزانية المغربية

لسنة : 1948

بين الخزن الشريف والإدارات المقيمة<sup>(10)</sup>

النسبة المئوية	مبلغ الاعتمادات	مصارف الاعتمادات
100 %	22.482.783.000	مجموع النفقات
		<b>1 - الحكومة المغربية (الخنز) وما يتبعها</b>
	10.800.000	اللائحة المدنية
	22.024.000	القصر الملكي
	10.385.000	خلفاء جلالة الملك
	5.787.000	الشؤون الداخلية للقصر والمطبعة الملكية
	1.683.000	ديوان التشريعات
	45.126.000	الحرس الملكي
	148.664.000	الحكومة المغربية (الخنز) والعدلية المغربية والتعليم الإسلامي العالي
	33.274.000	إدارة طنجة المغربية
	54.000.000	بنايات جديدة
	<b>331.753.000</b>	<b>الجميع :</b>
1,47 في المائة		<b>الإقامة الفرنسية العامة بالمغرب والمصالح التابعة لها</b>
	125.873.000	الإقامة العامة ومكاتب المقيم واعتمادات بسط النفوذ
	8.093.000	مجلس شورى الحكومة.
		إدارة المعتمد بالإقامة العامة والكاتب العام للحماية
		(دون 143 مليون المخصصة لمصاريف النقل
	410.802.000	في مختلف المصالح)
		الداخلية (المصالح السياسية، المدرسة العسكرية بمكناس
	1.334.669.000	القوات المساعدة، المصالح الإدارية للداخلية)
	1.038.570.000	الأمن والجنود.
	78.013.000	إدارة الأمور الشريفة.
	457.100.000	بنايات جديدة
	<b>3.490.120.000</b>	<b>الجميع :</b>
15,52 في المائة		

الهيآت الاستشارية.

ليس للشعب المغربي أي نوع من أنواع التمثيل الديموقراطي وهو كمثل الخزن الشريف لا يشارك في تسيير شؤون البلاد.

## المجالس المحلية

ففيما يرجع للبلديات فإن الإدارة تعين في المدن المهمة مجالس بلدية ليس لها سوى اختصاصات استشارية<sup>(11)</sup> ويشارك الفرنسيون في هذه المجالس إلى جانب المغاربة وفي هذا أيضا مساس بالسيادة الوطنية<sup>(12)</sup>.

ويقع اختيار الأعضاء المغاربة في الغالب من بين الأشخاص الذين عرفوا بمجاراتهم للإدارة وهم لا يقومون بأدنى دور مهم داخل هذه الهيآت وقد اعترف المرشال ليوطي بذلك في تقريره الذي تحدثنا عنه آنفا حيث كتب ما يلي :

« إن المجالس البلدية يرأسها الباشاوات بكيفية صورية وتشتمل على أعضاء مغاربة وذلك محض تمويه اذا استثنينا بعض المسائل الجزئية. وجميع القضايا يبت فيها ما بين الأعضاء الفرنسيين ورئيس البلدية »

أما في البوادي فإن صوت الشعب منحوق بكيفية أشد مع أن الاهتمام بالمصالح المحلية كان في عهد الاستقلال موكولا إلى جماعات منتخبة، ولكن تلك الجماعات إما أُلغيت اليوم وإما حيد بها عن مهمتها الأصلية، فأصبحت هيآت فاقدة لكل سلطة بسبب الأسلوب المتبع في تعيين أعضائها والرقابة الشديدة المضروبة عليها

## الغرف المهنية

إن أهم الهيآت المهنية التي تقوم بدور كبير في الحياة العامة بالمغرب هي الغرف الفرنسية للتجارة والصناعة والغرف الفلاحية والتي أسست بقرار مقيمي بتاريخ 29 نيه 1913 ولها اختصاصات واسعة جداً وأعضاؤها ينتخبهم جميع التجار والصناع والمعمرين الفرنسيين منذ سنة 1919 (بمقتضى القرار المقيمي المؤرخ بفتح يونيه 1919)

وقد أحدثت أقسام مغربية لهذه الغرفة سنة 1919. ولكن إختصاصاتها محدودة جداً وإلى تاريخ 1947 كان أعضاؤها يعينون من قبل الإدارة ثم أُجريت شبه انتخابات أدت في الواقع إلى تعيين أغلب أعضاء هذه الغرف<sup>(13)</sup>.

## مجلس الشورى

مجلس الشورى هيئة استشارية خاصة بالمقيم الفرنسي العام أسسها بمجرد قرار منه في تاريخ 10 ماي 1923 دون صدور أي نص قانوني شرعي. ويحتوي هذا المجلس على قسمين :

أولاً : قسم الفرنسيين :

ويشتمل على رؤساء الغرف الفرنسية للتجارة والصناعة والفلاحة وخلفاؤهم يعينهم المقيم العام وتتكون منهم الهيئة الأولى ( المعمرون ) والهيئة الثانية ( التجار والصناع ) .  
أما الهيئة الثالثة لهذا القسم ( طروانهام كوليچ ) فينتخب بطريق التصويت العام المباشر من لدن سائر الفرنسيين والفرنسيات المقيمين بالمغرب ممن لا ينتخبون في الهيأتين الأولىين .

وقسم الفرنسيين لمجلس شورى الحكومة يساهم مساهمة فعالة في حكم البلاد وبالأخص في وضع الميزانية المغربية باهتمام كبير خلال الدورة التي تتعقد في أوائل كل سنة وتعرض عليه أيضاً الميزانية الإضافية

خلال دورة ثانية تجتمع في منتصف السنة. والمقيم العام هو الذي يرأس هذه الجلسات بمحضرمختلف  
المديرين الفرنسيين و لا يستدعي هذه الجلسات أي موظف مغربي.

ثانيا : قسم المغاربة

وستان ما بينه وبين ما لللال من النفوذ. فالقيم يعين إلى جانب رؤساء الغرف المهنية المنتخبة انتخاباً  
صورياً وحلفائهم أعضاء هيئة ثالثة ممن تسميهم الإدارة بممثلي المصالح المختلفة. وقلما يُنتفت إلى ما قد يبدية  
هذا القسم من الرغبات والملاحظات.

#### 4 - النظام العدلي

إن تأسيس كل نظام عدلي يضمن للناس حق الملكية والحرية الشخصية ويكون مستقلاً عن الإدارة  
يلقي دائماً معارضة صريحة من لدن سلطات الحماية. فالعدلية كانت و لا تزال آلة مسخرة للإدارة تأتمر  
بأوامرها ومثل هذا النظام لا ينتج عنه إلا العنف والاستبداد والعدوان.

فالنظام العدلي الجاري به العمل يمتاز بما يأتي :

أولاً : عدم انفصال السلطات الادارية عن السلطات القضائية.

فالباشاوات والقواد هم المكلفون بالأدارة المحلية وهم الذين يحكمون في القضايا المدنية والجنائية. وليس  
في ذلك ما يضمن العدل للمتفاعين لديهم.

والمندوبون المخزنيون الذين ليسوا إلا مراقبين مدينين فرنسيين كان أسند إليهم في أول الأمر وظيف الوكيل  
العام ولكنهم في الواقع يملون الأحكام على الباشاوات والقواد وكثيراً ما يقومون مقامهم في تولى الأحكام مباشرة.

و لا يراعي في تعيين الباشاوات والقواد الكفاية القضائية و لا النزاهة و لا المروءة التي تشترط عادة في  
الحكام وإنما تراعي الإدارة الفرنسية في اختيارهم قبل كل شيء الطاعة والامتثال لأوامرها. لذا نجد أغلب القواد  
أميين وبالأخص في البوادي

ثانيا : تعدد أنواع المحاكم

لم يكد يتم أمر الحماية حتى عمدت الإدارة الفرنسية إلى النظام القضائي المتبع في المغرب بأية  
فأفسدته وأبدلته بنظام مبني على تعدد أنواع المحاكم وقصدها — كما اعترف به بعض المسؤولين — هو الفساد.  
على كل مظهر من مظاهر الوحدة والتناسق.

فبالنواحي التي تدعى المناطق البربرية توجد محاكم عرفية تحت سلطة ضباط فرنسيين يرجع إليها النظر في  
القضايا المدنية والجنائية والأحوال الشخصية، وتطبق هذه المحاكم مجموعات مختلفة من الأعراف ما أنزل الله بها  
من سلطان قامت إدارة الحماية بترتيبها وتدوينها وفرضها على الناس. ولندكر على سبيل المثال أن المرأة في جل  
هذه الاعراف تطعى حكم اثاث البيت وفي بعضها لا حق لها في إرث زوجها بل يبيعها وارثها الهالك مقابل  
صداق يؤديه الزوج الجديد.

وفي المدن ونواحي المغرب الأخرى يقوم بالأحكام الباشاوات والقواد تحت مراقبة السلطات الفرنسية ووفق  
أوامرها.

وإذا كان النظام العدلي في بلاد مبنياً على سياسة تعدد أنواع المحاكم فطبيعي أن تكون الأحكام بها متباينة متناقضة تختلف باختلاف الجهات. و لا ملجأ للمتفاعلين المغاربة سوى الاستئناف على أنه لا يُسمح لهم به إلا في أحوال خاصة داخل المدن وقلما يقبل منهم في البوادي.  
زد على ذلك كله أنه لا توجد إلا محكمة استئنافية واحدة بالرباط للمغرب بأسره.

ثالثاً : عدم وجود مجلة الأحكام

ليس للمغاربة قانون جنائي و لا قانون مدني و لا قانون المسطرة الجنائية و لا قانون المسطرة المدنية.  
و لا وجود لأي قانون ولو مقتضب يحمي الحريات الشخصية وهكذا تبقى باب الظلم والعدوان مفتوحة على مصراعها، وكل مغربي يمكن أن يلقي عليه القبض من دون صدور أمر مكتوب معلل بذلك بل قد يكتفي بأمر شفوي من السلطات الفرنسية أو أعوانها.  
وانعدام قانون جنائي يترك المجال فسيحاً للقواد والسلطات الفرنسية لتعيين نوع الاتهام وتحديد العقوبات اللازمة.

ولا حق للمتهمين عند الاستئناف في الاستعانة بمحاميم وإذا استثنينا المدن فإن المحامين لا تقبل مرافعتهم لدى أغلب المحاكم.

وعلى عكس ذلك كله فالفرنسيون وغيرهم من الأوروبيين القاطنين بالمغرب لهم قانون جنائي وقانون مدني وقانون للمسطرة الجنائية والمدنية. وهم قوانين صريحة تضمن لهم حق الحرية الفردية وحرمة منازلهم وأهلهم واملاكهم. فلا يمكن إلقاء القبض على أوروبي بدون قرار مكتوب معلل صادر من القاضي المكلف بذلك وللمتهم الحق في الاستعانة بمحام أثناء البحث أو أمام المحكمة.  
رابعا : ميزانية العدلية المغربية

من أهم مميزات نظام العدلية بالمغرب كيفية استخلاص الحكام والقضاة أجورهم. فالقواد لا يتقاضون أي راتب من الدولة وإنما يأخذون أجورهم من سكان الدوائر الموضوعة تحت نظرهم وهذا الغصب المنظم من قبل السلطات الفرنسية عبارة عن واجبات يلزم السكان بأدائها كلما اقتضته حاجة القواد(14).

وتجد الأحكام تباع وتشتري في البوادي على أفظع صورة. وفي المدن يستخلص الحكام المغاربة أجوراً مزرية ويكفر الجور ويخف حسب مقدار التعضيد الذي يتمتعون به لدى السلطات الفرنسية.  
وبالعكس فإن العدلية الفرنسية يخصص لها من الميزانية المغربية اعتماد مهم ويتقاضى القضاة الفرنسيون فوق الكفاية.

وفي إلقاء نظرة على الميزانية دليل قاطع على ما نقول :  
ولنكتف ببعض المقارنات :

في سنة 1929 : للعدلية الفرنسية 14.106.000 فرنك

للعدلية الإسلامية ووزارة العدلية 2.956.000 فرنك

في سنة 1933 : للعدلية الفرنسية 20.836.000 فرنك

للمحاكم العرفية 3.057.000 فرنك

للعدلية الإسلامية ووزارة العدلية 5.093.000 فرنك

وإلى غاية سنة 1936 كانت الاعتمادات المخصصة لوزارة العدالة والعدلية الإسلامية تتراوح نسبتها من مجموع الميزانية بين 30 ستيمياً في المائة من مجموع ميزانية الدولة المغربية.

وفي سنة 1947 : للعدلية الفرنسية

( بين موظفين وأثاث ) 117.330.000 فرنك

— للمخزن الشريف والتعليم الديني العالي

والعدلية الإسلامية ( بين موظفين وأثاث ) 101.938.000 فرنك

وفي سنة 1948 — للعدلية الفرنسية ( بين موظفين وأثاث )

158.168.000 فرنك

— للمخزن الشريف والتعليم الديني العالي والعدلية الإسلامية ( بين موظفين وأثاث ) 148.664.000 فرنك

وبلاحظ أن الاعتمادات المخصصة في سنة 1947 و 1948 للعدلية المغربية تشتمل كذلك المخزن الشريف بموظفيه وأثاثه والتعليم الديني العالي بجامعة القرويين وأخواتها بينما الاعتمادات المخصصة للعدلية الفرنسية لا تنفق إلا على القضاة وأعوانهم وما تتوقف عليه تلك العدالة من مصاريف مختلفة.

## 5 — حقوق الانسان

حقوق الانسان بالمغرب وحيثياته الأساسية لا تضمنها نصوص دستورية و لا قوانين عادية و لا عمل بالمحاکم.

والنظام الاستبدادي المناق للديمقراطية والمبنى على الميز العنصري الذي نصبته فرنسا و ما تزال تحافظ عليه بالمغرب يجعل المغربي في خوف مستمر غير آمن على نفسه في الأحوال المدنية والشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

فالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية مضمونة للفرنسيين القاطنين بالمغرب ممنوعة على المغاربة.

### الحرية الشخصية

ليست الحرية الشخصية مضمونة في المغرب إلا للأجانب الذين هم تحت نظر المحاکم الفرنسية وعدم وجود قانون للمسطرة العدالة في حق المغاربة يترك للسلطات الفرنسية وأعوانها كامل الحرية في تعليق إنقاذ القبض عليهم واعتقالهم وكثيراً ما توقف إدارة الشرطة المتهمين المغاربة أياماً عديدة دون أن تسأل عن فعلهم ودون أن تحتاج إلى تبرره بكيفية قانونية.

ويمكن للسلطات العسكرية أن تعتقل المغاربة بدعوى الأحكام العرفية التي ما تزال قائمة منذ أن أعلنتها

سنة 1914.

### حرية التجول

وحتى حرية التنقل والتجول داخل البلاد محجزة على المغاربة. فالسفر من ناحية إلى أخرى يتوقف على جواز يطلب من السلطات الفرنسية.

## حرية الشغل

وحرية الشغل مفقودة بالنسبة للعملة المغاربة وبالأخص منهم الذين يشتغلون في الفلاحة، فزيادة على الكلف المفروضة على كل فلاح للمغربي في صورة استخدام الادارة له مدة أربعة أيام يرغم آلاف الفلاحين على القيام بأشغال كثيراً ما تكون شاقة فيضطربون إلى ترك حقوقهم للخدمة عند المراقب الفرنسي أو القائد أو المعمر المجاور لهم.

## حرية الاجتماع

وكل اجتماع بالمغرب يتوقف على الإذن به قبل انعقاده وفي الواقع يرفض هذا الإذن للمغاربة بينما يعطى للفرنسيين. وقد نص القرار الصادر من القائد الأعلى لجيوش احتلال المغرب بتاريخ 14 مارس 1945 والذي لا يزال العمل جارياً به على ما يأتي :

« لا يعقد اجتماع عمومي أو خاص إلا بعد الحصول على إذن من السلطة العسكرية تسلمه بعد استشارة سلطة المراقبة المحلية.

«ويجب أن يوجه طلب الإذن 48 ساعة قبل موعد الاجتماع مديلاً بإمضاء فرنسيين اثنين. ويسوغ للفرنسيين وحدهم أن يخطبوا في الاجتماعات العمومية أو الخاصة كما أن اللغة الفرنسية هي وحدها التي يجوز استعمالها في الاجتماع.

« ويمكن منع المغاربة من الدخول لمكان الاجتماع ».

## حرية الصحافة

نظام الصحافة بالمغرب مبني على الميز العنصري ويقوم على تشريع مناف للديمقراطية فيما يخص المغاربة الذين يلزمون بقيد ثلاثة :

أولاً : الإذن قبل إصدار الصحيفة

تكفي الإدارة في حق الأجانب بمجرد إعلامها قبل إصدارهم لصحيفة أو نشرة دورية بالمغرب، بينما تلزم المغاربة بطلب الإذن قبل كل شيء ( ظهر 27 أبريل 1914 و ظهر 18 أكتوبر 1927 ).

وإذا سلمت الإدارة الرخصة ففني وسعها دائماً أن ترجع عنها وتلغيها.

ثانياً : المتصرف المسؤول

ويجب على المغاربة أن يتخذوا من الأجانب متصرفاً مسؤولاً ( ضامن ) عن كل جريدة أو نشرة دورية يريدون إصدارها بلغة غير اللغة العربية ( الفصل الثامن من ظهر 1914 ).

ثالثاً : الرقابة قبل الطبع

زيادة على الرقابة الضرورية على الأخبار فإن الرقابة السياسية على الصحف قبل صدورها لا زال العمل جارياً بها منذ تأسست بتاريخ 18 أكتوبر 1937، والرقابة تبتز أو تحذف افتتاحيات الصحف والمقالات التي يقصد منها التعليق على السياسة العامة الفرنسية المتبعة بالمغرب، ولا تسمح بنشر أدنى خير حول ما يعانیه السكان المغاربة من ظلم واضطهاد من لدن السلطات المحلية، وهي تحذف وتشوه حتى الأبواب الأدبية

والتاريخية المخصصة لتربية الشعب وتهذيبه، وذلك الشأن في أقوال الصحف الخارجية حتى الفرنسية منها. و لا تتورع إدارة الرقابة الفرنسية عن حذف البلاغات الصادرة عن الديوان الخاص بجمالة ملك المغرب. وقد تمنع السلطات الفرنسية بالمغرب ترويج الصحف والنشرات الدورية التي تصدر في الخارج ولو بفرنسا ( الفصل 16 من الظهير المؤرخ في 27 أبريل 1914 ) وإلى شهر مارس 1948 كان عدد المنشورات المنوعة يتجاوز 1200. ولم تكف الإدارة الفرنسية في المغرب بهذه التدابير الجائرة فاتخذت بتاريخ 22 ماي 1945 قراراً مقيماً بنص على ما يأتي :

« يجب الحصول على الإذن من إدارة الاستخبار العامة لجلب أو طبع أو توزيع أو عرض للبيع أو نشر أو إذاعة جريدة أو نشرة دورية أو منشورات أو بيان أو نشرة للأخبار أو للاتصال أو إعلان صادر من مطبعة أو مصور أو مطبوع طبعاً حجبياً أو على الآلة الكاتبة وكذلك النظائر والنسخ كيفما كانت طريقة صنعها، والإذن بتلك الأعمال كلها واجب مهما كان الشخص القائم بها وحيثما وقعت وعلى أي شكل برزت. »  
حق أحداث الجمعيات

لا صحة لما زعم من أن نظام الجمعيات في المغرب هو نفسه النظام الجاري به العمل في فرنسا، ذلك أن الجمعيات بفرنسا خاضعة للقانون الصادر سنة 1901 الذي ينص على حرية تأسيس أي جمعية بدون استئذان و لا أدنى إجراء إداري، وعلاوة على ذلك فإن القانون المذكور أكد أن حق تأسيس الجمعيات هو حق فردي مدني فأستند للسلطة القضائية دون سواها أمر حل الجمعيات.

أما في المغرب فحق تأسيس الجمعيات تحت أحكام الظهير المؤرخ في 24 ماي 1914 والظواهر المتممة أو المغيرة له وهي المؤرخة في 31 يناير 1922 و 5 ينيه 1933 و 9 ينيه 1936 و 17 أكتوبر 1941 و 7 ابريل 1943 و 5 نونبر 1945.

طلب الإذن قبل التأسيس

لا يمكن تأسيس أي جمعية بالمغرب أو تغييرها إلا بإذن من الكاتب العام للحماية ( الفصل 2 و 3 من الظهير المؤرخ في 24 ماي 1914 والظهير المؤرخ في 5 ينيه 1933 ).

وكل جمعية أسست أو شرعت في العمل بدون إذن يقع حلها اما بقرار وزيري أو بواسطة المحاكم. ويعاقب رؤساؤها بذعيرة تتراوح بين 16 و 200 فرنك ويمكن مضاعفة الذعيرة عند العودة إلى المخالفة. وحالما إذا بقيت جمعية أسست بدون إذن ووقع حلها وكذلك إذا ما وقع إحيائها تكون الذعيرة من 100 إلى 5000 فرنك مشفوعة بسجن من 6 أيام إلى عام كامل، ويجرى نفس العقاب على الأفراد الذين يعطون نادى الاجتماع قبل الإذن أو يساعدون على إبقاء أو إحياء جمعية غير مأذون فيها ووقع حلها ( الفصل 7 و 8 من ظهير 24 ماي 1914 وظهر 5 ينيه 1933 ).

وفي الواقع أن حق تأسيس الجمعيات غير موجود فيما يرجع للمغاربة لأن طلب الإذن فيها قلما يحظى بالقبول من لدن السلطات الفرنسية، والجمعيات الثقافية والرياضية التي أذن لها وقليل ما نرى تعيش مهددة على الدوام بالحل من طرف الإدارة(15).

الجمعيات المهنية : النقابات

تمنوع على المغاربة منعاً باتاً تأسيس النقابات، فالظهير المؤرخ في 24 ينيه 1938 يعاقب بسجن يتراوح بين 5 أيام و 3 شهور وذعيرة تتراوح بين 5 فرنكات و 500 للمغاربة الذين ينخرطون في إحدى النقابات.

أما الأوروبيون فيتمتعون بحق تأسيس النقابات حسب الظاهر المؤرخ في 24 دجنبر 1936.

حق الملكية

ان حق الملكية فيما يرجع للمغاربة لا يلقى رعاية و لا احتراماً بالمغرب خصوصاً منذ أن صدر في دجنبر 1927 قانون يجعل نزع الملكية لفائدة الاستعمار من باب المصلحة العامة. فكم من آلاف من الفلاحين المغاربة انتزعت أراضيهم وأعطيت لبعض المعمرين الأوروبيين أو لشركات كبرى مقابل تعويض مزر حددته الإدارة ولم تراعى عدلاً و لا إنصافاً.

وتيادة على ذلك فإن ظهير 2 ينيه 1915 المتعلق بالأموال المسجلة بالمحافظة العقارية يستعمله المعمرون لتوسيع أراضيهم على حساب جيرانهم المغاربة الذين يجهلون قوانين التحفيظ و لا يتفطنون لبطلان حق تعرضهم بغوات الأجل فنضيق بذلك حقوقهم ويفوز المغتصب.

° ° °

ويعمل القول فإن فرنسا تضمن للأجانب في المغرب التمتع بكامل الحريات وتقع المغاربة من الحقوق الأساسية الفردية منها والعامة.

- (1) لقد نظمت هذه الإدارات في حالها الحاضرة بقرارات مقيمة في 28 شنبر وفاتح أكتوبر 1940 وفي 23 ينيه 1946 وفاتح يناير 1948 «لضمان سنفقة لقيم العام في الميدان السياسي بكيفية شخصية ناجزة» حسب ما ورد في مقدمة القرار الأول.
- (2) انظر ظهير 24 ينيوز 1920 والظواهر والقرارات المقيمة المؤرخة بـ 15 ينيه 1922.
- (3) بمقتضى المرسوم الفرنسي المؤرخ بـ 20 ينيوز 1920.
- (4) من ذلك أن انقيم العام أحدثت مسلحا جديدا من المراقبين السياسيين والقضائين بكليات المدن بمجرد بلاغ صدر في الإقامة العامة يوم 27 أكتوبر 1947 وعين إلى جانب هؤلاء المراقبين الجدد خلفاء للناشوات دون أن يلتجئ إلى نص شرعي، وعززت السلطات الفرنسية أحد حلفاء باشا مدينة الرباط لأنه امتنع — امتثالا لأوامر الصدر الأعظم — من الاعتراف بالحلفاء الجدد.
- (5) انظر الجريدة الرسمية بالمغرب بتاريخ 14 مايو 1948.
- (6) ن.س. الجريدة الرسمية المؤرخة في 22 دجنبر 1944
- (7) انظر محضر جلسات القسم الفرنسي بمجلس شوري الحكومة (يناير 1947 ص 200) والتقرير العام حول ميزانية سنة 1948. يضاف إلى الأعداد المذكورة الموقوفون الذين يتقاضون أجورهم من ميزانيات الواسي والبلديات ومن الحسابات المستقلة عن الميزانية العامة. وقد كان يتجاوز عدد هؤلاء سنة آلاف موظف سنة 1947.
- (8) أصدر جلالة الملك هذا البيان إثر تصريحات من رجال الحكومة الفرنسية حول هذه الإصلاحات التي وصفوها بأنها إصلاحات دستورية.
- (9) وهو مجلس المدينين الذي نظم بمقتضى المنشور الصادر من المقيم العام بتاريخ 19 مارس 1929.
- (10) انظر الجريدة الرسمية بالمغرب عدد 1855 بتاريخ 14 مايو 1948 ص 563 إلى 567
- (11) أما في ما يخص فارس التي كان بها مجلس بلدي منتخب قبل 1912 فإن المجلس المغربي مازال ينتخب ولكن تدخل السلطات الفرنسية في تلك الانتخابات لا يتركها قيمة، وفي الدار البيضاء فإن المجلس البلدي يتمتع بحق التقرير وإن كان أعضاؤه معينين كغيرهم من طرف الإدارة.
- (12) على أن البلديات كلها تحت سلطة رؤساء المصالح البلدية الذين لم يقتصروا على دور المراقبة بل أصبحوا هم أشياخ المدينة ورؤساؤها الحقيقيون.
- (13) لقد نظمت دعابة واسعة النطاق في الصحافة الفرنسية حول هذه الانتخابات المهنية التي أجهت في دجنبر 1947 وإذا أرجعنا الحقيفة إلى نصها وجدنا :  
أولا : أن عدد الناخبين كان مقصورا على أقلية ضئيلة من الفلاحين والصناع والتجار حسب اللوائح التي استبدت بوضعها الإدارة الفرنسية فلم يتجاوز عدد الناخبين في العروة التجارية بالبيضاء مثلا ألف ناخب بينما يسكن هذه المدينة أكثر من نصف مليون نسمة.  
ثانيا : أن الناخبين كانوا يجهلون أجل الترشيح وكيفية إجراء الانتخابات كما أن المرشحين لم يستطيعوا أن يتصلوا بناخبهم كما هو الشأن في العرف الفرنسية.  
ثالثا : أن السلطات الفرنسية كانت تستعمل وسائل الضغط ليقوز مرشحوها في الانتخاب.
- (14) هذا ما يسمى بالفريضة ويبرها القائد بالتكاليف التي يتحملها عند الضيافات التي يقبمها للمراقبين الفرنسيين أو ضيوفهم. أما الأجرة الرسمية فتنتزع من محصل خريبة الترتيب الواجبة على المحصولات الفلاحية وتنتج المشابة يشرف على حياها القائد نفسه وهو يسمى طبعاً لتضخمها ولو أدى ذلك إلى إفقار القليلة.
- (15) ولقد فاتح يناير 1947 كان عدد الجمعيات الرياضية الأجنبية يبلغ 80 إلى جانب ثلاث جمعيات مغربية فقط (حسب إحصائيات مصلحة الشبيبة والرياضة) وأهم الجمعيات الثقافية المسروح بها في المغرب وقع حلها سنة 1944 كما منعت الحركة الكشفية المغربية سنة 1942.

## عبد اللطيف اللعبي : الرحلة الآسرة.

مع افتتاح هذا الموسم الثقافي لسنة 83 - 84 يقتحم عبد اللطيف اللعبي فضاءنا الثقافي بمجموعة من الأعمال المنشورة في كل من بيروت وباريس. ترجمة « مجنون الأمل » (رواية) تصدر عن مؤسسة الأبحاث العربية، ورسائل السجن في طبعة ثانية عن دار دو نوبل بعنوان « يوميات قلعة المنفى »، وترجمة رائعة وفريدة لأعمال محمود درويش الشعرية الصادرة عن دار مينيوي « سنة واحدة فقط »، إضافة إلى مطولته الشعرية الجديدة ( الهولوكوست ) في العدد الثالث (83) من مجلة « الطريق » اللبنانية.

لهذا أسمى حضور عبد اللطيف اللعبي اقتحاماً يدلل من خلاله على تعدد وتنوعه وقصائمه، شاعر، روائي، مترجم، دوماً تغافل عن إسهاماته النظرية التأسيسية منذ أواسط الستينات بخصوص موقع الأدب المغربي المكتوب بالفرنسية، وقضايا الثقافة الوطنية، وأسئلة الثقافة العربية الحديثة. والاتحام، في هذا السياق، لا يعلن عن نزجسية مرضية، ولا محواً لعين نائلة، أي لا يأتي من زمن سابق بهدوئه، ولا صوتاً يهدد صوتاً — أصواتاً أخرى، بل يتموقع هذا الاقتحام ضمن رحلة أسرة منذ أواسط الستينات زأدها ضوء مدمر مرة، ومكوكبٍ لانبثاقات الثقافة الوطنية وهي تقاوم وتؤسس وتتجاوز مع العذابات، وطنياً وعربياً وإنسانياً. وبذلك يؤلف اللعبي راية تشع بنسجها الإنساني، بمد يدأ ضوئية تسافر بألقها نحو مدار الشعر، وهو يكتنز صوت الشعوب وأساطيرها، يعلن كبراء الدمع، وانفتاح الأصابع، وانغراس الأقدام في الطين البارد على ضفاف نهر، أو منحدر جبل أو طريق تُسَلِّمُ لطريق. في باريس تحية للّعبي. معارض، قراءات، عروض مسرحية. مركز جورج بومبيدو نظم أيام 3، 5، 6 أكتوبر 83 عرضاً لتركيب نص « مجنون الأمل »، من إخراج وموسيقى أحمد بن دياب (تونسي)، وتنسيق جيسلان ريبو (مع معرض «من أجل اللعبي» امتد من 28/9 إلى 10/10). العمل نفسه تم تقديمه في مسرح دي شارجور من 12 أكتوبر إلى 7 نوفمبر. « قصة المصلوبين السبعة » عرضت في أنتيب، وإخراج مسرحي ل «يوميات قلعة المنفى» في ليجوج.

هي أعمال جديدة، أو طبعة ثانية لأعمال يقدمها اللعبي هذه السنة. والتحية عنوان الارتباط. من قبل، وطيلة الستين الماضيتين، سهر اللعبي على تقديم بعض أعماله الشعرية إلى القراء بالعربية : « قصة مغربية » (منشورات البديل؟) 1981، « قصائد تمت الكمامة » (منشورات « الثقافة الجديدة ») 1982، « أزهرت شجرة الحديد » (منشورات البديل؟) 1983، وترجمة مجموعة عبد الله زريقة «ضحكات شجرة الكلام» (لازمطان — باريس) 1982، و « قصة المصلوبين السبعة » (بالفرنسية — الرباط) 1983، «عهد البرية» (الرباط، 1983).

في هذه الرحلة الآسرة، عبر الصحراء وأصدائها، من واحة إلى واحة، تتبلور كلمة اللعبي في غنائية درامية حادة تلامس المحسوس والمحلوم به، تمزج الذاكرة بالحلم، تهبج الريح وتهدئ الأمواج، ترقص الصغار، تدفع بكأية الكبار نحو محتتها، تنعش وجه الأم النائم في التربة الوحيدة، تفصل القمر عما سواه، تهب الحبيبة مشهد العشق الأبدي، وللانثى بهاء الاكتمال في العتق الجماعي.



هكذا يكون عبد اللطيف اللعبي صوتنا المصادر، هدهدة الذي يتكون في كل لحظة و لا يستسلم للتكوين المفاجيء، أشياء الجروح والتصدعات، فيه تماور دبدبات من فاس أو القنيطرة أو مراكش سلالة إيفاق القاهرة وحيفا وبيروت، شعلة الطيور العجيبة المهاجرة من أنقرة إلى باريس إلى غرناطة إلى منتيفيدو. دم بعيد نسمعه بالقرب منا ينهش، يتبعثر، يلجم القصيد ثم يقذف بها حتى الفرح النادر.

عبد اللطيف اللعبي حين يغري الورقة بفراشات الدم يكون بدخيلة كل منا وهو يتأمل ويتأمل ويكتسح، ينسل النشيد من جسده وينكتب في الأسر والشجرة والمواويل.

محمد بنيس